

Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(4)/CST/5  
3 November 2000

ARABIC  
Original: FRENCH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الرابعة

بون، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

موجز تجميعي للمعلومات العلمية والتقنية خاصة النقاط  
المرجعية والمؤشرات، الواردة في تقارير البلدان الأطراف  
التي ستنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا

## مذكرة من الأمانة

### المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	١٩- ١ ..... مقدمة - أولا
٣	٦- ٢ ..... ألف - الاختصاصات
٤	٨- ٧ ..... باء - هدف الموجز التجميعي
٤	١٥- ٩ ..... جيم - معلومات عامة واتجاهات الأطراف
٧	١٩-١٦ ..... دال - مقرر مؤتمر الأطراف بشأن توصية لجنة العلم والتكنولوجيا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٨	٢٤-٢٠ ..... ثانيا - أفريقيا. النظر في تقارير البلدان المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه.....
٩	٢٩-٢٥ ..... ثالثا - آسيا. النظر في تقارير البلدان المتقدمة المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه.....
١٠	٣١-٣٠ ..... رابعا - أمريكا اللاتينية والكاريبي. النظر في تقارير البلدان المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه.....
١١	٣٣-٣٢ ..... خامسا- البلدان الأطراف المتأثرة الواقعة شمالي البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأطراف المتأثرة الأخرى. النظر في تقارير البلدان المتقدمة المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه.....
١١	٣٧-٣٤ ..... سادسا- البلدان الأطراف المتقدمة النمو. النظر في الجوانب العلمية والتقنية الواردة في تقارير البلدان المتقدمة النمو.....
١٢	٤٥-٣٨ ..... سابعا- مسائل يمكن للجنة العلم والتكنولوجيا أن تنظر فيها.....
١٢	٤١-٣٨ ..... ألف - مسائل تتعلق بإجراءات تقديم المعلومات والنظر في تنفيذ الاتفاقية ...
١٢	٤٥-٤٢ ..... باء - مسائل أخرى.....

## أولا - مقدمة

١- يتضمن هذا الموجز التجميعي المعلومات عن المسائل العلمية والتكنولوجية المتصلة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس أوجه التقدم المحرز وتقييمه. ويمكن أن تدرج هذه المعلومات العلمية والتقنية في اختصاصات لجنة العلم والتكنولوجيا المحددة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المقرر ١٥/م أ-١. ويذكر هذا الموجز التجميعي باختصاصات لجنة العلم والتكنولوجيا، ويتناول عموميات واتجاهات يمكن استنتاجها من التقارير الواردة من الدول الأطراف، ويشير إلى الدروس المستخلصة من إجراءات تقديم المعلومات والنظر في تنفيذ الاتفاقية، والسبل والوسائل التي يمكن استكشافها.

### ألف - الاختصاصات

٢- تنص المادة ٢٦ من الاتفاقية على أن يرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الأمانة الدائمة للاتفاقية، تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية. ويجدد مؤتمر الأطراف الجدول الزمني لتقديم هذه التقارير كما يحدد شكلها.

٣- وبموجب الفقرة ١٣ من المقرر ١١/م أ-١ يباشر مؤتمر الأطراف استعراض التقارير المقدمة من الأطراف. وينظر بالتناوب، من دورة إلى أخرى، في تقارير البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة وفي تقارير البلدان الأطراف المتأثرة الواقعة في مناطق أخرى. وفي الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في ريسيفي بالبرازيل، قدم اثنان وأربعون تقريرا من البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة.

٤- ولذلك سينظر مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة التي ستعقد في الفترة من ١١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في بون بألمانيا، في ١٢٥ تقريرا مقدما من الدول الأطراف وموزعا على النحو التالي: أفريقيا (٤٢ تقريرا)، آسيا (٣٢ تقريرا)، أمريكا اللاتينية والكاريبية (٣٠ تقريرا)، البلدان المتقدمة (١٠ تقارير)، البلدان الواقعة في شمال البحر الأبيض المتوسط (٦ تقارير، بما في ذلك تقرير إقليمي)، وأخيرا بلدان أطراف متأثرة أخرى (٥ تقارير).

٥- ويعرف المقرر ١١/م أ-١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض تنفيذ الاتفاقية، شكل ومضمون التقارير المتعلقة ببرامج العمل الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية المشتركة، وكذلك شكل تقارير البلدان الأطراف المتقدمة وتقارير البلدان الأطراف المتقدمة المتأثرة التي لم تعد برامج عمل.

٦- وتنص الفقرة ١٨ من المقرر ١١/م أ-١ والفقرة ٤ من المقرر ٦/م أ-٣ بشأن إجراءات فحص التقارير، على أن يستند مؤتمر الأطراف إلى التقارير التي تقدمها الأطراف، وكذلك إلى ما يتم إسداؤه من مشورة وتقديمه

من معلومات من قبل لجنة العلم والتكنولوجيا والآلية العالمية، تمشيا مع ولاية كل منهما، وإلى أية تقارير أخرى قد يطلبها مؤتمر الأطراف للنظر في تنفيذ الاتفاقية.

#### باء - هدف الموجز التجميعي

٧- استجابة للولاية المشار إليها في الفقرة ١٨ من المقرر ١١/أ-١ والفقرة ٤ من المقرر ٦/أ-٣، أعدت الأمانة الدائمة هذا الموجز التجميعي الذي يستند إلى التقارير الواردة والمشار إليها في الفقرة ٣ من هذا الموجز التجميعي، لتيسير عملية النظر في التقارير المقدمة من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية.

٨- وتندرج ملخصات هذه التقارير الوطنية على التوالي في الوثائق ICCD/COP(4)/4/Add.1(A)؛ ICCD/COP(4)/Add.1(A) و (B) و (C) و (D)؛ ICCD/COP(4)/4/Add.2(A) و (B) و (C) و (D)؛ ICCD/COP(4)/4/Add.3(A) و (B)؛ ICCD/COP(4)/4/Add.4؛ ICCD/COP(3)/5 و (D)؛ ICCD/COP(3)/5/Add.1-5.

#### جيم - معلومات عامة واتجاهات الأطراف

٩- حددت معظم البلدان الأطراف المتأثرة أسباب التصحر في تقاريرها الوطنية. وتعود هذه الأسباب إلى عوامل طبيعية و/أو من صنع الإنسان. ومن بين العوامل الطبيعية يمكن الإشارة إلى التقلبات الجوية، وتعرية التربة بفعل الرياح أو المياه، والتملح، إلخ... وتتضمن العوامل من فعل الإنسان أموراً من جعلتها نمو السكان، وزيادة مساحات المناطق المزروعة والممارسات الزراعية غير المناسبة والرعي المفرط، وحرائق الغابات، وإزالة الغابات بصورة مكثفة إلخ... .

١٠- وتشير معظم التقارير إلى أن البلدان الأطراف المتأثرة قد قامت بصياغة سياسات وبرامج و/أو خطط تتعلق بمكافحة التصحر. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي عامل حافز يسمح، أو سمح، للعديد من البلدان بأن تركز أو تعيد تركيز أنشطة برامج عملها حول مسائل التصحر. ومعظم هذه البرامج قيد الإعداد.

١١- وأشارت البلدان الأطراف المتأثرة، في معظم التقارير إلى أن الاحتياجات المالية، والتقنية، والتكنولوجية وتنمية القدرات ترد في طبيعة أولوياتها من أجل تنفيذ الاتفاقية.

١٢- وتأخذ مشاريع وبرامج مشتركة عديدة أشكال شراكة مقامة بين البلدان الأطراف النامية المتأثرة. وهذا هو الحال بالنسبة للمحفل الآسيوي - الأفريقي (في عام ١٩٩٧ ببيجين، وفي عام ١٩٩٨ بنيامي)، والمحفل المشترك بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربي (بريسيفي في عام ١٩٩٨، وبباماكو في شباط/فبراير ٢٠٠٠)، اللذان أفضيا إلى اتفاقات شراكة بين الجنوب والجنوب. كما أن ذلك هو الحال بالنسبة للبرامج الموضوعية التي تمت صياغتها،

و/أو التي هي في طور الإعداد، على المستويين دون الإقليمي أو الإقليمي. وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية، هناك على التوالي سبعة وستة وتسعة برامج موضوعية تم تحديدها.

١٤ تم في أفريقيا تحديد سبعة برامج موضوعية تتناول ما يلي: (أ) الحراجة الزراعية وصون التربة؛ (ب) الإدارة الحكيمة للمراعي وزراعة العلف؛ (ج) الإدارة المتكاملة للمجاري المائية الدولية، والبحيرات والأحواض المائية؛ (د) رصد الظواهر الأيكولوجية، والاستشعار عن بعد، ورسم الخرائط للموارد الطبيعية ونظم الإنذار المبكر؛ (هـ) الطاقات الجديدة والمتجددة، والتكنولوجيات التي تراعي البيئة؛ (و) نظم الإنتاج الزراعي المستدام؛ (ز) تعزيز القدرات والنهوض ببيئة مؤاتية في إطار برامج العمل الإقليمية. وقد شرع في آذار/مارس ٢٠٠٠ في البرامج الموضوعية المشار إليها أعلاه في الفقرات (أ) و(ب) و(ج).

٢٤ لقد شرع في تنفيذ شبكات البرامج الموضوعية أدناه أو يجري حاليا تنفيذها في آسيا: (أ) مراقبة التصحر وتقييمه، وقد شرع فيهما في بيجين في تموز/يوليه ١٩٩٩؛ (ب) الحراجة الزراعية وصون التربة في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة، التي شرع فيها بدلي في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتعلق الشبكات الأخرى المزمع تنفيذها بما يلي: (ج) إدارة المراعي، بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية؛ (د) إدارة الموارد المائية لتلبية متطلبات الزراعة؛ (هـ) تعزيز القدرات من أجل إدارة تأثير الجفاف ومكافحة التصحر؛ (و) تقديم المساعدة لتنفيذ مبادرات لبرامج التنمية المحلية المتكاملة.

٣٤ لقد شرع في أمريكا اللاتينية والكاريبية في تنفيذ ما يلي: (أ) مشروع عن المعايير والمؤشرات؛ (ب) شبكة المعلومات لمكافحة التصحر. ويجري حاليا تنفيذ ما يلي: (ج) مشروع تحسين وتصحيح المعارف التقليدية والتكنولوجيات المحلية؛ (د) الأنشطة الوطنية والإقليمية للتعليم من أجل مكافحة التصحر؛ (هـ) وضع نظام لإدارة الاستثمار في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وسيتم في وقت لاحق وضع قواعد للتعاون الأفقي من أجل مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

١٣- وشرع في البلدان المدرجة في المرفق الرابع وفي البلدان الأطراف الأخرى المتأثرة، في تنفيذ أنشطة عديدة علمية وتقنية من أجل تطبيق اتفاقية مكافحة التصحر. وتعلق هذه الأنشطة بما يلي: (أ) وضع نظم مراقبة وإنذار تقوم على الاستشعار عن بعد، وشبكات للرصد تستند إلى محطات الأرصاد الجوية والمحطات الأخرى المقامة لهذا الغرض؛ (ب) تعزيز البحوث العلمية على المستويين الوطني والدولي على السواء. وتشير برامج العمل الوطنية بصورة موجزة إلى الأولويات التالية: تحسين واستصلاح المناطق الأكثر تأثراً؛ المساعدة في توطین سكان هذه

المناطق، وإعادة تحريج المناطق السريعة التأثر بالأخطار وحماية الغابات من الحرائق؛ إدارة وحماية أحواض تجميع مياه الأمطار؛ مكافحة التحات؛ إدارة الموارد المائية وتحسين ممارسات الحراثة.

١٤ - وحددت البلدان المدرجة في المرفق الرابع سبع أولويات في برنامج عملها الإقليمي، وهي: (أ) المناطق الأكثر تعرضاً للتصحر؛ (ب) المؤشرات المشتركة لتقييم التصحر؛ (ج) تجميع وتحليل البيانات التقنية والعلمية؛ (د) تبادل البيانات والمعلومات؛ (هـ) مشاركة المجتمع المدني في مجمل عملية اتخاذ القرارات بشأن برنامج العمل الإقليمي؛ (و) المعارف والممارسات التقليدية؛ (ز) إجراء التنسيق وإقامة الروابط مع المبادرات دون الإقليمية والإقليمية. وسيتم إعداد برنامج العمل الإقليمي بالاستناد إلى هذه الأولويات وستسهم فيه المؤسسات الوطنية من خلال تقديم الدعم المالي والبشري.

١٥ - وتركز غالبية البلدان المتقدمة، في تقاريرها، على أنشطة التعاون التقني والعلمي في مجال التصحر وتردي الأراضي، وذلك بوجه الخصوص من خلال الرصد بالسواتل، ونظم الإنذار المبكر، ونظم المعلومات الجغرافية. ويتم هذا التعاون التقني والعلمي مع البلدان المتلقية، في معظم الحالات، بمساعدة المؤسسات العلمية دون الإقليمية أو الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية العلمية والمنظمات الدولية، لا سيما التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أو من خلال هذه المنظمات. ويتضح من عدد كبير من التقارير أنه يتم تقديم الدعم غير المباشر لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بفضل عمليات التنمية الريفية المستدامة والمتكاملة، والخطط الوطنية للبيئة أو غيرها التي تتناول إدارة الموارد الطبيعية و/أو التنمية المستدامة بوجه عام:

١ ' تشير بعض التقارير إلى أوجه الدعم المقدمة لأنشطة محددة، مثل إدارة أحواض تجميع مياه الأمطار، وتحسين حركة المياه والري، وإصلاح وصون التربة وإدارة الغابات، والرعي، والتدريب والتثقيف في الأوساط الريفية الأقل حظاً، وتنمية قدرات المجتمع المدني والمزارعين والنساء، وأنشطة الدعم وكذلك أنشطة دعم الائتمانات الريفية والصحة.

٢ ' نوهت تقارير عديدة وردت من البلدان المتقدمة بالحاجة إلى التأزر بين الاتفاقيات والمنظمات الأخرى المعنية بالمسائل البيئية مثل اتفاقية تنوع البيئة، واتفاقية تغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات أو المحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات. ومن المستصوب وضع برنامج للتنسيق والتعاون فيما بين الاتفاقيات الثلاث (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، لتجنب حالات الازدواج والاستفادة إلى الحد الأمثل من برنامجها.

٣٤ تشير البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية، في تقاريرها، إلى دعمها الكامل، بموجب توصيات الاتفاقية، لصياغة وإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية، من خلال عمليات مشاركة جميع الفاعلين المعنيين، ولا سيما النساء والجماعات المحلية، والتشاور، واتفاقات الشراكة والنهج المتكامل المتجه من الأسفل إلى الأعلى. كما تشير تقارير هذه البلدان إلى أنه ينبغي أن تشكل مكافحة التصحر جزءاً لا يتجزأ من مكافحة الفقر الذي هو هدف يحتل طليعة أولويات سياسات التعاون التي تنتهجها هذه البلدان. ومع ذلك، تشير هذه التقارير إلى أن اتفاقات الشراكة تندرج في إطار الاتفاقات العامة.

#### دال - مقرر مؤتمر الأطراف بشأن توصية لجنة العلم والتكنولوجيا

١٦ - اعتمد مؤتمر الأطراف في إطار التعاون العلمي والتقني لاتفاقية مكافحة التصحر، في دوراته السابقة، مقررات علمية وتقنية بشأن (أ) المعارف التقليدية؛ (ب) إحصاء وتقييم الشبكات، والمؤسسات؛ والهيئات والأجهزة القائمة؛ (ج) المعايير والمؤشرات.

١٧ - وفيما يتعلق بالمعايير والمؤشرات، دعا مؤتمر الأطراف الحكومات، في دورته الأولى، إلى أن تبادر باختبار مؤشرات التطبيق المعروفة في الوثيقة A/AC.241/Inf.4، والواردة بصيغتها المنقحة في الوثيقة ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1 والإبلاغ عن فائدتها وبيان ما إذا كان بالإمكان عملياً استخدامها في التقارير الوطنية.

١٨ - ووافق مؤتمر الأطراف في دورته الثانية على الإطار المنهجي الذي اقترحه الفريق المخصص المؤلف من عشرة أعضاء عينهم المؤتمر في دورته الأولى للنظر في المنهجية الواردة في الوثيقة ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1 لتعريف مؤشرات قياس الأثر وتحديد كيفية تطبيق هذه المنهجية والتوصية، إن أمكن، باستخدامها. وساعد الفريق المخصص فريقاً غير رسمي مؤلفاً من منظمات دولية ودون إقليمية وخبراء تم اختيارهم بصفة فردية.

١٩ - ودعا مؤتمر الأطراف الحكومات إلى المبادرة باختبار مؤشرات الأثر وباستخدامها عند وضع تقاريرها الوطنية. كما شجع الأطراف والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة، وكذلك المنظمات الدولية، على حشد الدعم التقني والمالي كيما يتسنى للبلدان الأطراف المتأثرة استهلال اختبار مؤشرات الأثر، ولا سيما على الصعيد الوطني (المقرر ١٦/م أ-٢).

## ثانيا - أفريقيا

النظر في تقارير البلدان المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه

٢٠- لا تملك البلدان الأفريقية على المستوى الوطني، أي معلومات أو بيانات أو معايير أو مؤشرات خاصة بالتصحر بوجه عام. وتشير تقارير وطنية عديدة قدمت إلى مؤتمر الأطراف الثالث إلى أن المؤشرات قد وضعت في إطار مبادرات بيئية أخرى، مثل الخطة الوطنية للعمل البيئي، والتقرير عن حالة البيئة والاستراتيجية الوطنية لصون البيئة. وعقدت معظم البلدان العزم على صياغة مؤشرات خاصة بالتصحر في إطار برامج عملها الوطنية.

٢١- وفي بعض الحالات، تم وضع مؤشرات في إطار نظم الإنذار المبكر تستهدف الأمن الغذائي. وبإمكان هذه المؤشرات أن تقدم في المستقبل معلومات إضافية بشأن مؤشرات التصحر. ومع ذلك، فإن معظم البلدان تشير، في الوقت الراهن، إلى أن عدم كفاية نظم المعلومات الجغرافية و/أو البيئية المتاحة أمام مراكز التنسيق المعنية بالتصحر، يحول دون اعتماد نهج منتظم فيما يتعلق بسياسات التنمية. وعلى الرغم من توفر البيانات القطاعية، بدرجات متفاوتة، في مختلف الوزارات التقنية وفي المنظمات الدولية، فإن انعدام التنسيق فيما بين المؤسسات، وكذلك عدم كفاية الموظفين المؤهلين في مجال المعلومات الجغرافية/المعلومات البيئية يزيد من تعقيد مهام مراكز التنسيق فيما يتعلق بإعداد تقاريرها، لا سيما عن مؤشرات قياس الأثر. ويؤدي الافتقار إلى المعايير والنماذج المشتركة في إطار المؤسسات إلى زيادة تعقيد مهام مراكز التنسيق.

٢٢- وتؤكد تقارير عديدة على ضرورة إجراء تحريات في الموقع وإنشاء مواقع رائدة لاستكمال المعلومات والبيانات التي توفرها التكنولوجيات المتقدمة بشأن التصحر، لا سيما فيما يتعلق بالمراقبة عن بعد. وحسب بعض الأشخاص الذين ساعدوا في إعداد التقارير، ينبغي بوجه الخصوص الإصرار على وضع مؤشرات يكون بالإمكان استخدامها على مستوى المجتمعات المحلية وتكون فضلا عن ذلك مرحة.

٢٣- ولم ترد في أي تقرير من التقارير معلومات مفصلة عن طريقة تطبيق الأطراف للمقرر ٢٢/م أ-١ الذي يدعو الحكومات إلى المبادرة باختبار مؤشرات التنفيذ المحددة في الوثيقة A/AC.241/INF.4، والمعدلة في الوثيقة ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1 وفي المقرر ١٦/م أ-٢. والواقع، لم تستخدم إلا أربعة بلدان (الرأس الأخضر، وسوازيلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا) في تقاريرها الوطنية المؤشرات لرصد عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ولم يشر أي تقرير من التقارير إلى سبب عدم اعتماد هذا الإطار على نطاق أوسع. ولا يبدو أن هناك علاقة بين استخدام مؤشرات التطبيق في التقارير الوطنية وحالة برنامج العمل الوطني.



٢٤- وفيما يتعلق بمؤشرات قياس الأثر، فإن التقارير لا تقدم أية تفاصيل عن أي استخدام كان لمؤشرات قياس الأثر قامت به الأطراف على أساس التجربة. وإن كان مؤتمر الأطراف الثاني قد طالب بذلك. وحددت بلدان عديدة عددا معينا من المؤشرات المادية والاجتماعية - الاقتصادية في قائمة تقترح مؤشرات للتصحر يجري حاليا إعدادها ومن المزمع استخدامها في الأعمال المقبلة التي سيضطلع بها بالاقتراح مع عمليات برامج العمل الوطنية. ومع ذلك، لم يتم حتى الوقت الحاضر اختبار أي مؤشر من هذه المؤشرات. وتشير بلدان عديدة، في تقاريرها الوطنية، إلى مشاركتها في مشاريع رائدة بشأن المؤشرات، بقيادة منظمات خارجية، مثل مبادرات مرصد الصحراء والساحل، واللجنة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف في الساحل، وكذلك مبادرات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأيا كان الأمر، فلم يقم أي بلد من هذه البلدان حتى الآن باختبار مؤشرات قياس الأثر على المستوى الوطني.

### ثالثا - آسيا

النظر في تقارير البلدان المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه

٢٥- يرد في التقارير الوطنية التي قدمتها البلدان الأطراف الآسيوية، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة، عدد من المبادرات الجاري تنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي، لتحديد المعايير والمؤشرات المتصلة بالتصحر. ومع ذلك، لم يطبق أي من هذه التقارير مؤشرات التنفيذ المحددة في الوثيقة A/AC.241/INF.4 التي اعتمدها مؤتمر الأطراف. ومن جهة أخرى، لم تقدم التقارير الوطنية معلومات عن حالة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستوى الوطني، الناجمة عن تطبيق وتقييم مؤشرات قياس الأثر. وذلك يدعو إلى التفكير في أنه لم يقم أي بلد من هذه البلدان بمبادرة اختبار استخدام المؤشرات، خلافا لتوصية مؤتمر الأطراف في دورته الأولى والثانية.

٢٦- وتشير بلدان عديدة إلى أن العمل بشأن المؤشرات يتم في إطار مبادرات بيئية أخرى واتفاقيات دولية. ومع ذلك، لا يوجد في الوقت الحاضر إلا قدر قليل من المعلومات المحددة عن التصحر.

٢٧- وعلى الرغم من أن مراكز التنسيق الوطنية قادرة على الوصول إلى نظم المعلومات البيئية والجغرافية العاملة في مختلف المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية، فإن القدرة على وضع مؤشرات تقييم الأثر وتنسيق نظم المعلومات الموجودة، محدودة للغاية. وأشارت بعض البلدان إلى أن المعايير المتعلقة بالإدارة الدورية للتصحر نادرة. وأشارت بلدان أخرى أيضا إلى أن المؤشرات المستخدمة على مستوى المجتمعات المحلية قليلة للغاية.

٢٨- وتشير التقارير إلى أن تطبيق المؤشرات على المراقبة وتقييم التصحر لن يتم إلا في السنوات القليلة القادمة وذلك حتى في البلدان التي تكون قد أحرزت أكبر تقدم في عملها بشأن المؤشرات.

٢٩- وقد اختيرت الصين لاستقبال شبكة للبرامج الموضوعية لآسيا فيما يتعلق بمراقبة التصحر وتقييمه. ويكفل هذا البلد توفير التدريب على معايير مراقبة التصحر وتقييمه، بدعم مالي من الخارج.

### رابعا - أمريكا اللاتينية والكاربيبي

النظر في تقارير البلدان المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه.

٣٠- ردا على المقرر المشار إليه في الفقرة ١٧ من هذا التقرير، قامت خمسة بلدان من المنطقة معا بتحديد منهجية موحدة تتناول مجموعة مختارة من المؤشرات المتعلقة بعلم الطبيعيات الاحيائية والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية. وسيتم توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل كامل المنطقة وذلك في إطار مشروع إقليمي بعنوان "اختيار المؤشرات ووضع المنهجيات لإدارة التصحر وتقييمه على المستوى الوطني". وثمة مبادرات أخرى، في طور الإعداد في المنطقة، ولا سيما تلك المتعلقة بنموذج للمؤشرات في الأراضي القاحلة. وتتعلق المؤشرات التي تم تحديدها، بالغطاء النباتي، والغابات، ونوعية المياه، وتبديد التنوع البيولوجي، وتدهور التربة، والعقارات، وحركات الهجرة، والصحة.

٣١- ومع مراعاة هذه المبادرات، ينبغي، رغم ذلك، الإشارة إلى أنه إذا كانت هناك نسبة ٣٨ في المائة من البلدان في المنطقة تعمل بصورة نشيطة لوضع معايير ومؤشرات بشأن تدهور الأرض، فإن البلدان الأخرى في المنطقة لم تشرع، حتى الآن، في أنشطة في هذا المجال.

## خامسا - البلدان الأطراف المتأثرة الواقعة شمالي البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأطراف المتأثرة الأخرى

النظر في تقارير البلدان المتأثرة، المقدمة بشأن تنفيذ الاتفاقية، لا سيما المعلومات العلمية والتقنية مثل المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه.

٣٢- لا يمكن لمراكز تنسيق عديدة الوصول إلى المعلومات ولا إلى مصارف البيانات المتعلقة بالتصحر، وإن كان ذلك أمرا لا غنى عنه بالنسبة لبرامج العمل الوطنية. ولمصارف البيانات الموجودة في مختلف المنظمات الوطنية والإقليمية معايير وأشكال مختلفة، والتنسيق فيما بينها محدود.

٣٣- وعلى الرغم من أنه تم في مختلف التقارير الوطنية، اقتراح عدد محدد من مؤشرات قياس الأثر والتنفيذ، لم يتم تطبيق أي منها على تقييم حالة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ولا تتضمن التقارير أي معلومات تسمح بافتراض أن الأطراف تقوم باختبار المؤشرات، على النحو الذي أوصى به مؤتمر الأطراف في دورته الأولى والثانية.

## سادسا - البلدان الأطراف المتقدمة النمو

النظر في الجوانب العلمية والتقنية الواردة في تقارير البلدان المتقدمة النمو.

٣٤- قدم أحد عشر بلدا من البلدان المتقدمة النمو تقارير تتفق مع شكل ومضمون وأحكام الفقرة ١٠ (ج) من المقرر ١١/م أ-١

٣٥- وساهمت البلدان المتقدمة النمو من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في عمليات استشارية واتفاقيات شراكة، وقدمت دعما ماليا لوضع وتنفيذ برامج العمل على جميع المستويات. وقدم البعض منها المساعدات المالية طوال عملية التفاوض بشأن الاتفاقية، وحتى دخولها حيز التنفيذ.

٣٦- ومولت هذه الاسهامات البرامج أو المشاريع المنفذة في إطار الاتفاقية، بفضل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الشركاء الحكوميين، والرابطات، والمنظمات الوطنية، والإقليمية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية في بلدان عديدة متأثرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

٣٧- وبالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالاصلاحات المؤسسية، والسياسات، وتعزيز القدرات، فإن هذه البرامج والمشاريع تتعلق، في جملة أمور، بإدارة الموارد الطبيعية، وصون المياه والتربة، والزراعة، وتربية المواشي، والحراجة وأنشطة البحث. ومع ذلك، فإن الاسهامات المذكورة تمول الخطط الوطنية البيئية أو غيرها من الخطط التي تعالج مسائل إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة بشكل عام. وهي لا تتعلق بوجه الخصوص بالتصحر.

### سابعاً - مسائل يمكن للجنة العلم والتكنولوجيا أن تنظر فيها

ألف - مسائل تتعلق بإجراءات تقديم المعلومات والنظر في

#### تنفيذ الاتفاقية

٣٨- إن عدداً من الأنشطة التي اضطلعت بها الأطراف في مجالي العلم والتكنولوجيا، غير مشار إليها، فيما يبدو، بالكامل، في تقارير الدول الأطراف. وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في النظر في شكل ومضمون التقارير، بالشكل المعرف في المقرر ١١/م أ - ١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ. وقد يكون من المناسب السماح للبلدان الأطراف المتقدمة النمو بوضع تقرير يتضمن معلومات أكثر عن أنشطتها العلمية والتقنية.

٣٩- وبعد قراءة التقارير المقدمة من الأطراف، ربما رغبت لجنة العلم والتكنولوجيا، بمقتضى ولايتها، في التفكير في طريقة استغلال هذه التقارير في سياق بحثها من وجهة النظر العلمية والتقنية.

٤٠- وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا أيضاً في التفكير، في المتابعة الواجب القيام بها لكل مقرر يمكن لمؤتمر الأطراف أن يتخذه بشأن شكل ومضمون التقارير لكي تعكس هذه الأخيرة، على أفضل وجه، الأنشطة العلمية والتقنية التي تقوم بها الأطراف.

٤١- وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا أيضاً في التفكير في تقديم توصية إلى مؤتمر الأطراف تتعلق بتنفيذ المقررات المتخذة بشأن المعايير والمؤشرات. وعلى سبيل المثال، يتمثل أحد الحلول في تحديد مجموعة من البلدان في مختلف المناطق تكون مسؤولة عن البدء باختبار مؤشرات الأثر، وتقديم المساعدة إليها.

#### باء - مسائل أخرى

٤٢- ربما كان بإمكان لجنة العلم والتكنولوجيا أن تتناول مسألة تعيين الأفرقة التي أنشأها مؤتمر الأطراف وأساليب عملها، لكي تقدم معلومات وآراء من خلال اللجنة عن مواضيع محددة، تتعلق بحالة المعارف في مجال العلم والتكنولوجيا المتصلة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وللقيام بذلك، يتعين على لجنة العلم

والتكنولوجيا أن تتأكد من تدريب وخبرات الخبراء الذين يشكلون الفريق المخصص الذي توصي مؤتمر الأطراف بإنشائه.

٤٣ - وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا، النظر في إمكانية دمج أنشطة مثل المعارف التقليدية، والمعايير والمؤشرات في البرامج الموضوعية على المستوى دون الإقليمي أو الإقليمي، والاعتماد بصورة أكبر على الهياكل اللامركزية للشبكات الموضوعية المنشأة بموجب مرفقات الاتفاقية.

٤٤ - ونظراً لأهمية النظر في مراقبة التصحر، قد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في أن يكمل مشروع "تقييم القرن الـ ٢١" مشروع "تقييم تدهور الأراضي القاحلة والملاحح البيئية للبلدان"، الأمر الذي سيساعد على تثبيت عمليات التقييم الأكثر شمولاً فيما يتعلق بحالة التصحر.

٤٥ - ومعظم الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لها لجان يمكن من عدة جوانب مقارنتها بلجنة العلم والتكنولوجيا. ونظراً لولايات هذه اللجان التي يمكن مقارنتها بولاية لجنة العلم والتكنولوجيا، بإمكان مؤتمر الأطراف أن يفكر في الوسائل الواجب استخدامها لتحسين أسلوب عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وبرنامج عملها.

-----